ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

"التحوّلات الاقتصادية العالمية في ضوء الحرب الروسية – الأوكرانية"

إعداد الباحث:

كمال كامل ترحيني

الجامعة الإسلامية في لبنان

(قسم العلاقات الدوليّة)

https://doi.org/10.36571/ajsp8620

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

تتناول الدراسة التحوّلات الاقتصادية العالمية في ضوء الحرب الروسية–الأوكرانية، بوصفها حدثًا مفصليًا أعاد تشكيل بنية النظام الدولي. تُبرز الدراسة الأثر العميق للحرب على أمن الطاقة والغذاء، وارتفاع الأسعار والتضخم، وانكشاف هشاشة سلاسل الإمداد العالمية. كما توضح كيف أسهمت العقوبات الغربية في تسريع إعادة تموضع روسيا نحو الشرق وتعزيز تحالفها مع الصين والهند، مما أدى إلى صعود تكتلات اقتصادية بديلة مثل "البريكس" و"أوبك+" ومنظمة شنغهاي. تكشف النتائج عن تراجع هيمنة الدولار الأميركي وتنامي الدعوات إلى نظام مالي متعدد العملات. وتخلص الدراسة إلى أن الحرب مثّلت نقطة تحوّل تاريخية نحو نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، تتقاسم فيه القوى الصاعدة التأثير مع الغرب، في مشهد دولي يتّسم بتوازنات جديدة وتنوع في مراكز القوة الاقتصادية والسياسية.

المقدمة:

شكّلت الحرب الروسية – الأوكرانية التي اندلعت في شباط/فبراير 2022 لحظةً مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، إذ جاءت في سياق تصاعدي لصراع روسي – أميركي على تشكيل ملامح النظام العالمي الجديد. ورغم أنّها بدأت كنزاعٍ إقليمي داخل أوروبا الشرقية، سرعان ما تجاوزت هذه الحرب نطاقها الجغرافي المباشر لتتحوّل إلى أزمة دولية شاملة ذات انعكاسات عميقة على البنية الاقتصادية العالمية. لقد طرحت الحرب أسئلة جوهرية حول توازنات القوى العالمية ومستقبل النظام الدولي، وكشفت حجم التحوّلات المتراكمة منذ نهاية الحرب الباردة ومدى هشاشة النظام أحادي القطبية الذي قادته الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية.

على الصعيد الاقتصادي، أفرزت الحرب اضطرابات حادة في أسواق الطاقة والغذاء والمال، وبيّنت مدى ترابط الاقتصادات العالمية وهشاشة سلاسل التوريد أمام الصدمات الجيوسياسية. فقد أدى الصراع والعقوبات المتبادلة إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط والغاز والقمح وغيرها من السلع الأساسية، وارتفعت معدّلات التضخم عالميًا إلى مستويات لم تُشهد منذ عقود، مما فرض تحديات جسيمة على الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء (أمين وآخرون، 2022). كما أعادت الحرب رسم خريطة التحالفات الاقتصادية الدولية، حيث وحّدت المواقف الغربية ضمن تحالفٍ مضادّ لموسكو، وفي المقابل دفعت روسيا إلى توثيق علاقاتها مع قوى صاعدة مثل الصين والهند، وسرّعت نزعة الابتعاد عن الهيمنة الاقتصادية الغربية التقليدية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل إشكالية محورية: إلى أي مدى أسهمت الحرب الروسية – الأوكرانية في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي؟ وهل يمكن اعتبارها مدخلًا إلى ولادة نظام اقتصادي عالمي متعدّد الأقطاب؟ وفي سبيل الإجابة، سنتناول أبرز التحوّلات الاقتصادية التي أفرزتها الحرب ضمن محاور رئيسية تشمل: أزمة الطاقة العالمية، والأمن الغذائي الدولي، والتحالفات الاقتصادية الجديدة، ومستقبل الدولار الأميركي، وأثر العقوبات الاقتصادية، وصعود التكتلات الاقتصادية البديلة، وصولًا إلى مناقشة الاتجاه نحو تعددية قطبية في النظام الاقتصادي العالمي.

1– أزمة الطاقة العالمية

أشعلت الحرب الروسية – الأوكرانية أزمة طاقة عالمية غير مسبوقة منذ عقود، بعدما فرضت الدول الغربية حظرًا واسعًا على صادرات النفط والغاز الروسية، وردّت موسكو بقطع أو تقليص الإمدادات عن أوروبا (إبراهيم، 2023). كانت روسيا قبل الحرب مصدرًا رئيسيًا للطاقة بالنسبة لأوروبا، تؤمّن جزءًا كبيرًا من احتياجات القارة من الغاز الطبيعي والنفط. لذلك أدّى توقف أو تقلّص الإمدادات الروسية

إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة عالميًا، إذ قفز سعر برميل نفط برنت إلى مستويات قياسية بلغت نحو 128 دولارًا في بدايات الحرب – وهو الأعلى منذ سبع سنوات – قبل أن يعود للاستقرار النسبي عند متوسط حوالي 103 دولارات خلال عام 2022. وشهدت أسواق الغاز الأوروبية ارتفاعات غير مسبوقة كذلك، مما أثقل كاهل الدول المستوردة ودفع بموجات تضخم واسعة (رسول، 2018).

في القارّة الأوروبية تحديدًا، أبرزت الأزمة مدى هشاشة أمنها الطاقوي واعتمادها المفرط على مصدر واحد. فقد كانت الطاقة الروسية لعقود ركيزة أساسية للصناعة الأوروبية، لذا تسبّب انقطاعها في إرباك كبير للصناعات والأسر الأوروبية. وجدت الدول الأوروبية نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات طارئة شملت إعادة النظر في استراتيجيات الطاقة الوطنية؛ فعادت بعض الدول مؤقتًا إلى استخدام مصادر الطاقة التقليدية (كالاعتماد مجددًا على الفحم في توليد الكهرباء) لتعويض نقص الغاز. كذلك سرعت أوروبا خطط التحوّل نحو الطاقة المتجددة لتقليل الارتهان للوقود الأحفوري المستورد. وعلى المدى القصير، اتجهت العديد من الدول الأوروبية إلى تنويع مصادر الواردات عبر عقد شراكات جديدة مع دول منتجة بديلة: توسّعت اتفاقيات استيراد الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، كما عقدت صفقات مع دول الخليج العربي (قطر والإمارات) ومع دول إفريقية (كالجزائر ونيجيريا) لتأمين بدائل عن الغاز الروسي. ورغم هذه الجهود، عانت أوروبا شتاء 2022–2023 من أزمة طاقة خانقة تجلّت بارتفاع فاتورة الكهرباء والتدفئة وبطء بعض القطاعات الصناعية بسبب نقص الإمدادات. وكشفت هذه الأزمة عن تبعية أوروبا العميقة للقرار الأميركي في مجال الطاقة، حيث أصبح انخراطها في خطط واشنطن لخفض الاعتماد على روسيا يعني زيادة اعتمادها بالمقابل على مصادر أميركية وباهظة الكلفة. وقد دفع هذا الواقع الاتحاد الأوروبي إلى تبنّي سياسات طويلة الأجل لتعزيز أمنه الطاقوي، مثل الإسراع في إقامة محطات غاز مسال وبنية تحتية جديدة وتنويع الموردين، تجنّبًا لتكرار هذه الهشاشة مستقبلاً (إبراهيم، 2023).

على الجانب الآخر، استفادت بعض الدول المنتجة من ارتفاع الأسعار لتعزيز عائداتها. فقد حققت روسيا نفسها مكاسب مالية مؤقتة من ارتفاع أسعار النفط في الأشهر الأولى للأزمة، مما عوّض جزئيًا تأثير العقوبات على صادراتها (حافظ، 2024). كما شهدت دول الخليج العربي فائضًا ماليًا كبيرًا نتيجة طفرة أسعار النفط والغاز، ما منحها مرونة اقتصادية أوسع. إلا أن هذه المكاسب قابلتها اضطرابات هيكلية في سوق الطاقة العالمي: فإعادة رسم خريطة تدفقات الطاقة – عبر توجيه النفط الروسي مثلاً إلى آسيا بدل أوروبا – أدّت إلى تغيير أنماط التجارة التقليدية وزيادة تكاليف النقل والتأمين بسبب أطول المسافات والمخاطر الجيوسياسية (أرلي، 2022). ومع ذلك، أظهرت الأسواق العالمية أنه لا يمكن الاستغناء تمامًا عن الطاقة الروسية في المدى المنظور. فروسيا تمتلك أحد أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم، وتزوّد نسبة معتبرة من إجمالي الاستهلاك العالمي، لذلك سعت موسكو سريعًا لإيجاد منافذ جديدة لصادراتها عبر خطوط بديلة وصفقات مع شركاء جدد. هذا الواقع فرض توازنًا دقيقًا: فمن جهة، خسرت روسيا سوقها الأوروبية التقليدية على المدى الطويل؛ ومن جهة أخرى، كسبت حصة متنامية في الأسواق الآسيوية (خاصة الصين والهند) التي استفادت من الخصومات على النفط الروسي (أمين وآخرون، 2022).

في المحصلة، أثبتت حرب أوكرانيا أن قطاع الطاقة سلاحٌ ذو حدين في الصراع الدولي. لقد استخدمته روسيا كأداة ضغط عبر تقليص الإمدادات لإرباك أوروبا، واستخدمه الغرب كسلاح عبر العقوبات والقيود المالية لتعطيل عوائد موسكو. والنتيجة كانت اضطراباً واسع النطاق: أزمة طاقة عالمية وضعت الدول المستهلكة تحت ضغط تضخمي هائل، وكشفت ضرورة تعزيز التنسيق الدولي لضمان أمن الطاقة وتفادي استخدام الإمدادات الحيوية كوسيلة ابتزاز سياسي (رسول، 2018). كما بات واضحًا أن التحوّل نحو بدائل الطاقة النظيفة وتوطين مصادر الطاقة بات ضرورة استراتيجية للعديد من الدول لتقليل قابلية التأثر بصراعات جيوسياسية مستقبلية (إبراهيم، 2023).

2- تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي

لم تقتصر ارتدادات الحرب على قطاع الطاقة فحسب، بل امتدّت بقوّة إلى الأمن الغذائي العالمي. فروسيا وأوكرانيا تعدّان من أكبر مصدّري الحبوب في العالم، حيث وفرتا معًا قبل الحرب ما يفوق ربع صادرات القمح العالمية وأكثر من 30% من صادرات الشعير والذرة وزيت عباد الشمس (أمين وآخرون، 2022). لذلك، أدّى اندلاع الحرب إلى اضطراب خطير في إمدادات الغذاء: تعطّلت حركة الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود بسبب العمليات العسكرية وحصار القوات الروسية، كما تأثرت صادرات روسيا الزراعية بفعل العقوبات اللوجستية والمالية الغربية. وكانت النتيجة نقصًا في المعروض العالمي من الحبوب والأسمدة وارتفاعًا حادًا في أسعارها. على سبيل المثال، ارتفعت أسعار القمح عالميًا إلى مستويات تاريخية في ربيع وصيف 2022، مما هدّد الأمن الغذائي لملايين البشر حول العالم (عزيمة، 2022). وقد حذّرت الأمم المتحدة ووكالات دولية من أنّ تفاقم أزمة الحبوب قد يدفع بمزيد من الدول إلى أزمات مجاعة واضطرابات اجتماعية، خاصة في البلدان الفقيرة المستوردة للغذاء (إبراهيم، 2023).

كانت دول الجنوب العالمي الأكثر تضررًا من هذه الأزمة الغذائية. فالعديد من الدول النامية تعتمد بشكل شبه كامل على الواردات من الحبوب والزيوت الروسية والأوكرانية لتلبية استهلاكها المحلي. على سبيل المثال، تستورد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من 50% من حاجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، وبعضها تصل النسبة لديه إلى 80% أو أكثر (الأمم المتحدة، 2022). وقد أدى توقف تلك الإمدادات أو ارتفاع أسعارها إلى زيادة حادة في أسعار الغذاء محليًا في بلدان مثل مصر ولبنان واليمن وتونس وغيرها (عزيمة، 2022). انعكس ذلك مباشرةً على قدرات الأسر الفقيرة، وأثار توترات اجتماعية في بعض الأماكن (مثل اندلاع احتجاجات على غلاء الخبز في دول إفريقية)، وزاد من الضغوط على الحكومات التي اضطرت لزيادة الإنفاق على الدعم للحفاظ على استقرار الأسعار داخليًا. وترافق شح الحبوب مع نقص في الأسمدة (كون روسيا من كبار مصدري الأسمدة النيتروجينية والبوتاسية عالميًا)، مما يهدد المواسم الزراعية المقبلة في كثير من البلدان النامية ويطيل أمد الأزمة الغذائية (البنك الدولي، 2022).

لم تكن الدول المتقدمة بمنأى عن تبعات هذه الأزمة الغذائية، وإن كان تأثيرها المباشر عليها أقل. فقد شهدت أوروبا والولايات المتحدة ارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية وصل إلى معدلات تضخم من خانة العشرات في عام 2022 للمرة الأولى منذ عقود. ورغم أن هذه الدول قادرة على تأمين بدائل ولديها مخزونات استراتيجية، إلا أن ارتفاع الأسعار عالميًا انعكس على تكلفة المعيشة فيها وأثر على الشرائح الأكثر هشاشة (جمال، 2022). كذلك عانت بعض الدول المجاورة لأوكرانيا (كمولدوفا) من نقص نسبي في إمدادات الغذاء بسبب النزوح الجماعي للأوكرانيين وتزايد الطلب على السلع الأساسية (إبراهيم، 2023).

في مواجهة هذه التداعيات، برزت استجابات دولية أبرزها اتفاقية الحبوب عبر البحر الأسود التي رعتهما تركيا والأمم المتحدة بدءًا من صيف 2022، بهدف تأمين ممرات آمنة لسفن تصدير الحبوب الأوكرانية والروسية وتخفيف حدة الأزمة. وقد ساهم هذا الاتفاق – وإن تعرّض للتعطيل لاحقًا – في إخراج ملايين الأطنان من الحبوب إلى الأسواق العالمية، مما حَدَّ جزئيًا من الارتفاع الجنوني للأسعار مع نهاية 2022 (الأمم المتحدة، 2022). كما دفعت الأزمة العديد من الدول إلى إعادة التفكير في استراتيجيات أمنها الغذائي: فظهرت توجهات لتنويع مصادر الاستيراد، وبناء مخزونات استراتيجية أكبر، والاستثمار في الإنتاج الزراعي المحلي وتقنيات الزراعة الحديثة لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي (أمين وآخرون، 2022). بالإضافة إلى ذلك، أعادت الحرب التذكير بضرورة تحييد الغذاء عن الصراعات السياسية، حيث دعت منظمات دولية إلى عدم استخدام التجويع كسلاح، وطرحت مبادرات لإنشاء شبكة أمان غذائي عالمية تساعد الدول الأشد ضعفًا أثناء الأزمات.

وخلاصة القول، أبرزت الحرب الروسية – الأوكرانية مكامن الضعف في الأمن الغذائي العالمي ومدى ترابطه العضوي مع أمن الطاقة وسلامة سلاسل الإمداد. كما أثبتت أن الأزمات الجيوسياسية الكبرى لها تداعيات إنسانية واسعة تتجاوز ساحة المعركة لتطال لقمة عيش البشر في أنحاء المعمورة. وقد تكون هذه الحرب دافعًا لإصلاح منظومة التجارة الزراعية العالمية وتعزيز التعاون الدولي لضمان تدفق الغذاء بحرية حتى في أصعب الظروف (حافظ، 2024).

3- التحالفات الاقتصادية الجديدة

أعادت الحرب رسم خريطة التحالفات الاقتصادية والاستراتيجية على المستوى الدولي. فمن جهة، توحّدت الدول الغربية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، اليابان، وغيرها) في جبهة اقتصادية واحدة ضد روسيا، عبر تنسيق العقوبات ودعم أوكرانيا ماليًا وعسكريًا. ومن جهة أخرى، دفعت روسيا إلى تعزيز شراكاتها وتحالفاتها خارج الإطار الغربي، في مسعى لكسر العزلة الاقتصادية المفروضة عليها وإيجاد بدائل للأسواق والتكنولوجيا والتمويل الغربي (السامرائي، 2018). لقد أدركت موسكو سريعًا أن مواجهة العقوبات الشاملة تتطلب استراتيجية انفتاح شرقي، فعملت على توثيق عرى التعاون الاقتصادي مع الصين بشكل غير مسبوق، كما كثّفت انخراطها في اقتصادات آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

الصين برزت كشريك اقتصادي رئيسي لروسيا خلال الأزمة. فقد رفضت بكين الانضمام للعقوبات الغربية، واستمرّت في استيراد النفط والغاز الروسيين بل وزادت كمياتها بأسعار مخفضة، مما وفّر لموسكو شريانًا ماليًا بديلًا (أمين وآخرون، 2022). كما أتاحت الصين لروسيا قنوات بديلة للحصول على التقنية والمكوّنات الإلكترونية التي حُرمت منها بسبب العقوبات، ووفّرت أسواقًا لجزء من المنتجات الروسية التي كانت موجهة سابقًا للغرب. بالمقابل، استفادت الصين من الحصول على موارد الطاقة بخصم وتنويع مصادر وارداتها، وتعزيز موقعها السياسي كقوة عظمى لا تلتزم بإملاءات واشنطن (أرلي، 2022). ويمكن القول إن الحلف الروسي – الصيني خرج أقوى من ذي قبل اقتصاديًا واستراتيجيًا، حيث كرّست الحرب تقارب مصالحهما في تحدي الهيمنة الغربية على النظامين المالي والتجاري العالميين. وهذا ما دفع بعض المحللين لوصف الحرب بأنها تسرّع تشكيل محور شرقي اقتصادي – سياسي تقوده بكين وموسكو في مواجهة المحور الغربي (السامرائي، 2018).

إلى جانب الصين، انتهزت دول كبرى أخرى الفرصة لتعظيم مكاسبها وتوسيع نفوذها. فقد حرصت الهند –وهي مستورد كبير للطاقة – على عدم إدانة روسيا واستغلّت الأزمة للحصول على النفط الروسي بأسعار زهيدة، مما ساعدها في كبح تضخمها وتعزيز أمنها الطاقوي. وارتفع حجم التجارة بين الهند وروسيا خلال عام 2022 بأكثر من 300% مقارنة بالعام السابق، نتيجة مشتريات الهند الضخمة من الخام الروسي (أمين وآخرون، 2022). كما سعت نيودلهي لتطوير نظام دفع بالروبل والروبية لتجاوز عقبات الدولار، في خطوة تظهر طموحها للعب دور أكثر استقلالية في الاقتصاد العالمي. وعلى المنوال ذاته، أقامت روسيا تفاهمات مع دول آسيوية أخرى مثل إيران وباكستان وتركيا لتوسيع الروابط التجارية وتبادل السلع بالعملات المحلية وتطوير خطوط نقل بديلة تمر عبر آسيا الوسطى وإيران (حافظ، 2024).

أما في الشرق الأوسط، فقد اتخذت عدة دول عربية موقفًا حذرًا منحازًا إلى مصالحها الاقتصادية. فرغم علاقات أغلبها التقليدية مع الغرب، لم تقطع دول الخليج جسور التواصل مع موسكو، بل استمر تحالف "أوبك+" النفطي الذي يضم روسيا والسعودية وبقية المنتجين، ولعب دورًا حاسمًا في إدارة أسواق النفط خلال الأزمة. وقد رفضت السعودية والإمارات الاستجابة لضغوط واشنطن لرفع الإنتاج النفطي

بسرعة لكبح الأسعار، وتمسّكتا بالاتفاق المسبق مع روسيا على زيادة تدريجية محدودة (400 ألف برميل يوميًا) (أرلي، 2022). ووصل الأمر بالرياض إلى عدم استقبال اتصال الرئيس الأميركي في ذروة الأزمة النفطية، ما اعتُبر رسالة واضحة على استقلالية القرار الاقتصادي الخليجي نسبيًا عن الإملاءات الأميركية. وأسفر هذا التنسيق الروسي – الخليجي عن نجاح أوبك+ في تحقيق توازن نسبي بالسوق يحافظ على مكاسب المنتجين، وإن أثار استياء الغرب. وبالتالي، يمكن اعتبار تمسّك دول الخليج بتحالفها النفطي مع روسيا تحالفًا اقتصاديًا جديدًا يعكس تحولًا في التحالفات التقليدية؛ إذ باتت هذه الدول توازن بين مصالحها الاقتصادية المباشرة وبين تحالفاتها السياسية القديمة (أرلي، 2022). ومثال آخر في المنطقة هو إيران، التي رأت في انشغال الغرب بكييف فرصة لتعزيز تعاونها مع روسيا، سواء عبر صفقات أسلحة (المسيّرات) أو توسعة العلاقات المصرفية والتجارية للالتفاف على العقوبات المفروضة على الطرفين (حافظ، 2024).

من جانب آخر، دفعت الحرب العديد من دول إفريقيا وأميركا اللاتينية إلى إعادة تقييم تموضعها الدولي. فبعض الدول الإفريقية (كالجزائر وجنوب إفريقيا) اتجهت لتعميق التعاون الاقتصادي مع روسيا والصين، سواء في مجال التسليح أو الاستثمار أو تطوير البنى التحتية، انطلاقًا من رغبتها في تنويع الشراكات وعدم الاعتماد كليًا على الغرب (إبراهيم، 2023). كما برزت مواقف محايدة أو متوازنة من قبل دول مهمة مثل البرازيل والمكسيك، رفضت الانجرار للعقوبات على روسيا من باب الحفاظ على مصالحها التجارية (العلاقات البرازيلية – الروسية قوية في مجالات الزراعة والطاقة مثلًا). هذا الحياد النسبي أظهر رغبة القوى الإقليمية الصاعدة في تفادي الاستقطاب والاستفادة من جميع الأطراف، مما يعني ظهور اصطفافات اقتصادية مرنة جديدة غير ملتزمة بالكامل بأحد المعسكرين (حافظ، 2024).

بشكل عام، يمكن القول إن الحرب الروسية – الأوكرانية أعادت تشكيل شبكة التحالفات الاقتصادية العالمية بصورة واضحة. فإلى جانب تماسك التحالف الغربي حول الولايات المتحدة، برزت تكتلات وعلاقات جديدة خارج النفوذ الغربي، تجمع بين دول رافضة للعقوبات أو مستفيدة من الفرص التي أوجدتها الأزمة. هذه التحالفات قد لا تكون معلنة كأحلاف رسمية، لكنها تتجسد في سياسات تنسيق اقتصادي (كتبادل التجارة بالعملات المحلية بين روسيا وشركائها، أو عقود الطاقة الطويلة الأجل مع الصين والهند، أو التفاهمات النفطية مع الخليج). وبهذا المعنى، أسهمت الحرب في تسريع بروز نظام من الشراكات المتعددة الذي يتجاوز الاستقطاب الثنائي البسيط، ويمهّد الطريق لنظام اقتصادي دولي أكثر تنوعًا وتعددًا (السامرائي، 2018).

4- مستقبل الدولار والنظام المالي العالمي

كشفت الحرب الروسية – الأوكرانية عن مواطن ضعف في هيمنة الدولار الأميركي على النظام المالي العالمي، وأعطت دفعة قوية للجهود الرامية إلى "إلغاء الدولرة "أو تقليص الاعتماد على الدولار في المعاملات الدولية. فمنذ اللحظة الأولى للصراع، لجأت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى سلاح العقوبات المالية بطريقة غير مسبوقة، وصلت حد طرد المصارف الروسية الكبرى من نظام التحويلات العالمي SWIFT وتجميد جزء كبير من احتياطات روسيا الدولارية لدى البنوك الغربية. اعتُبر هذا الإجراء بمثابة "الخيار النووي المالي" ضد موسكو، بهدف شلّ قدرتها على تمويل الحرب والضغط على عملتها واقتصادها (هاشم، 2022). وعلى المدى القصير، أدى فعلاً إلى انهيار حاد في سعر صرف الروبل الروسي في الأسابيع الأولى (حيث فقد نحو 70% من قيمته مقابل الدولار بحلول أوائل مارس 2022). غير أن روسيا استطاعت بسرعة احتواء الموقف عبر إجراءات مضادة تضمنت فرض قيود رأس المال ورفع أسعار الفائدة وإلزام مشتري الغاز بدفع الثمن بالروبل بدلًا من الدولار أو اليورو، مما ساهم في استعادة الروبل لقوته تدريجيًا. وفاجأ تعافي الروبل الكثيرين وأظهر أن التحكم الغربي المطلق بالنظام المالي يمكن الالتفاف عليه بطرق بديلة (جمال، 2022).

على المدى المتوسط، دفعت هذه العقوبات القاسية كلًا من روسيا وشركائها، وعلى رأسهم الصين، إلى تكثيف العمل على بناء نظام مالي موازٍ يقلل تعرضهم لهيمنة الدولار. وقد تجلّى ذلك في عدة خطوات:

- زيادة استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري بين روسيا والصين (الروبل واليوان)، وبين روسيا والهند (الروبل والروبية)، وغيرها من الثنائيات، بهدف تجنّب المرور بالدولار أو اليورو في التسويات المالية (أبو بريمة، 2019). وبحلول أواخر 2022، تمت معظم معاملات تجارة النفط بين موسكو وبكين بعملتيهما الوطنيتين بدلاً من الدولار (أمين وآخرون، 2022).
- التوسع في استخدام نظام المدفوعات الصيني CIPS كبديل لنظام SWIFT الغربي. وقد قامت عدة مصارف روسية رئيسية بربط أنظمتها بشبكة CIPS لتأمين استمرار عمليات التحويلات مع العالم الخارجي عبر الصين (أبو بريمة، 2019). كما شجعت موسكو الدول الصديقة على اعتماد أنظمة دفع ثنائية وإقليمية جديدة.
- سعي روسيا لإطلاق نظير خاص بها لنظام التحويلات المالي، وتعزيز استخدام نظام الرسائل المالية الروسي (SPFS) داخل البلاد ومع بعض الشركاء كإيران، كبديل احتياطي في حال قطعها بالكامل عن شبكات الدفع الغربية (هاشم، 2022).
- على صعيد أسعار السلع الاستراتيجية، بدأت تظهر مبادرات لتسعير النفط والغاز بعملات غير الدولار. فقد أبدت كلٌ من روسيا والصين رغبتهما في استخدام اليورو أو اليوان أو حتى عملات محلية في عقود الطاقة فيما بينهما. كما اقترحت روسيا على الهند والصين إنشاء عملة تسويات جديدة لتجارة النفط فيما بينها (أبو بريمة، 2019). ورغم أن هذه الأفكار لا تزال في بداياتها، إلا أنها تعكس اتجاهًا متصاعدًا لفك الارتباط بين تجارة الطاقة والدولار الأميركي.

نتيجة لهذه التطورات، تسارعت حركة إضعاف هيمنة الدولار نسبيًا خلال الأزمة. فبحسب تقارير دولية، سجّل عام 2022 انخفاضًا في نسبة المدفوعات العالمية المقوّمة بالدولار، وبدأت عدد من البنوك المركزية حول العالم بتنويع احتياطاتها من النقد الأجنبي عبر زيادة حصة اليوان الصيني والذهب والعملات الأخرى على حساب الدولار (أبو بريمة، 2019). كما لوحظ توجّه دولي لدى الاقتصادات الصاعدة نحو إنشاء آليات تمويل بديلة عن البنك وصندوق النقد الدوليين الواقعين تحت النفوذ الأميركي، وذلك ضمن مؤسسات بريكس وغيرها (سنتطرق لها لاحقًا). هذا لا يعني أن الدولار فقد موقعه المهيمن – فما زال حوالي 60% من احتياطات العالم و85% من التعاملات التجارية العالمية تسعَّر بالدولار – ولكنه يعني أن مصداقية النظام المالي الغربي تلقت ضربة. إذ أدركت دول عديدة أنه يمكن تجميد أصول دولة كبرى بين ليلة وضحاها إذا تعارضت مع الغرب، ما أثار مخاوفها ودفعها للتفكير في بدائل تحمي سيادتها المالية (أبو بريمة، 2019). وكما قال وزير المالية الروسي، فإن ما حدث أقنع دولًا أخرى بأنها قد تكون التالية، لذلك ازداد اهتمام الجميع بأنظمة دفع خارج سيطرة الغرب (هاشم، 2022).

في المقابل، شهدنا أيضًا متانة نفوذ الدولار في بعض الجوانب خلال الأزمة. فعندما عمّت المخاوف الأسواق في بداية الحرب، تدفّقت رؤوس الأموال نحو الدولار باعتباره ملاذًا آمنًا، ما أدى إلى ارتفاع سعر صرفه مقابل معظم العملات الأخرى في 2022 (جمال، 2022). كما أن أوروبا واليابان وكندا وغيرها ظلّت متماسكة مع المنظومة المالية الأميركية، مما عزّز جبهة الدولار. بالتالي، يمكن القول إن الحرب أبرزت اتجاهاً ثنائي الملامح: فمن جانب، تأكّدت سطوة الدولار كعملة للعقوبات والإكراه الاقتصادي؛ ومن جانب آخر، تسارعت محاولات كسر هذه السطوة عبر تكتل القوى المنافسة (أبو بريمة، 2019).

بشكل عام، دلّت أحداث الحرب على أن النظام النقدي الدولي القائم على عملة مهيمنة واحدة بات عرضة للتحدي. وربما لن نشهد في المدى القريب زوال هيمنة الدولار، لكنه لم يعد بمنأى عن نشوء نظام مالي متعدّد الأقطاب. وقد أظهرت الحرب الروسية – الأوكرانية أن الخطوات نحو نظام كهذا – كتسويات تجارية بعملات بديلة، وإنشاء شبكات دفع موازية، وطرح عملات رقمية للبنوك المركزية – قد أخذت منحىً عمليًا أسرع من ذي قبل (أمين وآخرون، 2022). إن ولادة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر تنوعًا في سلة العملات وآليات التمويل تبدو اليوم أقرب من أي وقت مضى، مدفوعة بالثغرات التي كشفتها الحرب في النموذج القديم. وفي هذا الإطار، تبرز أدوار حيوية لكل من اليوان الصيني واليورو وربما عملات إقليمية مستقبلية، مما قد يخفف تدريجيًا من مركزيّة الدولار المطلقة في الاقتصاد العالمي (أبو بريمة، 2019).

5- أثر العقوبات الاقتصادية الغربية

شكّلت العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا أحد أبرز أدوات الضغط المستخدمة في هذه الحرب، وكان لها تأثيرات عميقة على طرفي الصراع وعلى الاقتصاد العالمي عمومًا. فمنذ الأيام الأولى للهجوم الروسي، قادت الولايات المتحدة حملة منسقة لفرض أوسع حزمة عقوبات في التاريخ الحديث على دولة واحدة. وشملت هذه العقوبات تجميد أصول مئات المليارات من الدولارات للبنك المركزي الروسي في الخارج، ومنع المصارف الروسية الكبرى من التعامل بالدولار أو عبر نظام سويفت، وفرض حظر على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى روسيا، وتعليق خطوط الطيران والتجارة البحرية مع الموانئ الروسية، فضلًا عن إدراج مئات الشخصيات والشركات الروسية على لوائح الحظر (هاشم، 2022). والهدف الاستراتيجي المعلن كان شلّ الاقتصاد الروسي وإجبار موسكو على وقف الحرب عبر خلق أزمة اقتصادية خانقة (جمال، 2022).

على المدى القصير، كبّدت هذه العقوبات روسيا تكاليف اقتصادية مؤلمة فعلًا: انكمش ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي 2.2% في عام 2022، وانسحبت مئات الشركات الغربية الكبرى من السوق الروسية، مما أدى إلى فقدان وظائف واستثمارات ضخمة (جمال، 2022). كذلك انهارت الواردات الروسية من السلع التقنية وقطع الغيار بنسبة تقارب 50%، مما أثّر على قطاعات الصناعة المتقدمة. وواجهت المصانع الروسية صعوبات في تأمين مكوّنات إلكترونية ومعدات بسبب الحظر، فتراجع إنتاج قطاعي السيارات والطيران المدني مثلًا بشكل حاد (هاشم، 2022). أضف إلى ذلك، عانت روسيا من ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من 20% ربيع 2022 نتيجة انهيار العملة وارتفاع كلفة الواردات، قبل أن يستقر لاحقًا عند حوالي 12% بنهاية العام بعد تدخلات المركزي (جمال، 2022).

إلا أن النتائج الفعلية للعقوبات جاءت أقل حدة مما توقعه الغرب. فقد أظهرت موسكو قدرة على الصمود والتكيّف بطرق مختلفة:

- استفادت روسيا من عائدات صادرات الطاقة المرتفعة لتعويض انخفاض صادراتها من السلع الأخرى. فإيرادات النفط والغاز القياسية في 2022 أدت إلى تحقيق فائض قياسي في الميزان التجاري الروسي، استخدمته الحكومة لدعم العملة وضخ السيولة. ولاحقًا مع بداية 2023 ورغم تراجع الأسعار، بقيت الصادرات الروسية من النفط تتدفق إلى أسواق بديلة (الصين، الهند، تركيا) بكميات عوضت معظم خسارة السوق الأوروبية (حافظ، 2024).
- نجح البنك المركزي الروسي في استقرار الروبل عبر إجراءات صارمة (رفع الفائدة إلى 20% مؤقتًا، فرض قيود على تحويل العملات، وإلزام الشركات المصدّرة بتحويل 80% من عائداتها الأجنبية إلى روبل). ونتيجة لذلك تعافت العملة خلال أشهر وعادت إلى مستويات قريبة مما قبل الحرب.

- اتجهت روسيا إلى مصادر بديلة للواردات (خاصة من الصين ودول آسيا). فرغم توقف تدفّق التكنولوجيا الغربية، تزايدت واردات روسيا من الصين من الرقائق الإلكترونية والآلات والمواد الوسيطة، مما ساعد في تخفيف أثر النقص (جمال، 2022). كما نشطت شبكات تجارة "رمادية" عبر دول كتركيا وكازاخستان والإمارات لإعادة تصدير بضائع غربية إلى روسيا بشكل غير مباشر، بما في ذلك سلع محظورة.

- عززت الحكومة برامج دعم الصناعات المحلية ومنحت إعفاءات ضريبية وتسهيلات ائتمانية للشركات الروسية لتعويض انسحاب الشركات الأجنبية. وشجّعت أيضًا سياسة إحلال الواردات في قطاعات حيوية، مما أدى إلى انتعاش نسبي لبعض الصناعات المحلية (مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات الروسي الذي حظي بدعم لتطوير بدائل للبرمجيات الغربية) (جمال، 2022).

نتيجة لهذه العوامل، لم يتحقق السيناريو الغربي بانهيار الاقتصاد الروسي. بل على العكس، فاجأت روسيا المراقبين بأدائها الاقتصادي في 2022–2023: إذ بقي الانكماش أقل بكثير من المتوقع، وحافظت الحكومة على استقرار مالي نسبيًا، وانخفضت البطالة إلى أدنى مستويات تاريخية (بفعل خروج الشركات الأجنبية وتولي محلية مكانها)، بل وحققت موسكو فائضًا في تجارة الطاقة وتحسّنًا في بعض المؤشرات بفضل التوجه شرقًا. وكما تشير بعض الدراسات، فإن العقوبات زادت روسيا إصرارًا على تعزيز استقلالها الاقتصادي والمالي، وقد تمكنت بالفعل من امتصاص الضغوط وتحويلها إلى حافز لإعادة الهيكلة (جمال، 2022).

على الجانب المقابل، تكبّدت أوكرانيا خسائر اقتصادية جسيمة لا تقل خطورة. فالحرب دمّرت جزءًا كبيرًا من بنيتها التحتية (طرق، جسور، منشآت طاقة، مصانع)، وأوقفت عجلة الإنتاج في العديد من مناطقها خاصة الشرقية. تراجع الناتج الأوكراني بأكثر من 30% في 2022، وانهارت صادراتها الزراعية والصناعية التي كانت تمثّل عماد اقتصادها. كما أدى النزوح الجماعي للملايين إلى الخارج إلى فقدان القوى العاملة وتعطيل الخدمات. وباتت كييف تعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الغربية في تمويل الميزانية ودفع الرواتب ودعم عملتها، مما يجعل اقتصادها في حالة شلل شبه تام ريثما تنتهي الحرب ويبدأ الإعمار (أمين وآخرون، 2022). أي أن العقوبات أصابت أوكرانيا بصورة غير مباشرة عبر تبعات الحرب، فجعلتها اقتصادًا منهارًا يحتاج لمليارات الدولارات شهريًا للبقاء (عزيمة، 2022).

عالميًا، ارتدّت العقوبات سلبًا على الاقتصادات الغربية نفسها في شكل "أثر عكسي .(Backfire effect) "فحظر النفط الروسي وإرباك إمدادات الغاز تسبب في ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً، ما أشعل موجة تضخم غير مسبوقة في أوروبا وأميركا. ووجدت الحكومات الغربية نفسها مضطرة لدعم المستهلكين ببرامج مكلفة لتخفيف عبء فواتير الطاقة، مما زاد الأعباء على موازناتها (جمال، 2022). كما عانت الشركات الأوروبية التي كانت تعتمد على السوق الروسية (سواء للتصدير أو لاستيراد المواد الخام) من خسائر فادحة واضطر بعضها للإفلاس، مثل شركات الصناعات الألمانية التي كان السوق الروسي مهماً لها. أضف إلى ذلك، سببت القيود التجارية انقطاعًا في بعض السلع (كالنيكل والبلاديوم والأسمدة التي تعد روسيا مصدراً رئيساً لها)، ما عطّل سلاسل التوريد الصناعية عالمياً وأسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي الدولي. وقدّر صندوق النقد الدولي أن الحرب والعقوبات المرتبطة بها ستخفض نمو الاقتصاد العالمي بنحو 1% خلال عام 2023 مقارنة بالتوقعات السابقة، وستضيف حوالي 2.8 تريليون دولار من الخسائر التراكمية بحلول نهاية 2023 (عزيمة، 2022). وهذه أرقام تبرز مدى التشابك: فالعقوبات وإن أضعفت روسيا نسبياً، لكنها ألحقت ضررًا بالغًا بالاقتصاد العالمي ككل.

في المحصلة، أثبتت تجربة الحرب الروسية – الأوكرانية أن سلاح العقوبات الاقتصادية له حدود في تحقيق الأهداف السياسية، بل قد تأتي نتائجه عكسية أحيانًا. فبدل أن تؤدي العقوبات إلى شلّ روسيا بسرعة، منحت الكرملين حافزًا لتسريع تحالفه مع خصوم الغرب وبناء اقتصاده الموازي. وبدل أن تغيّر سلوك موسكو، زادت حدة التصعيد وعزّزت قناعات روسيا بضرورة تحدي المنظومة الغربية (جمال، 2022). وفي المقابل، ورّطت العقوبات الاقتصادات الغربية في أزمات تضخم وطاقه خانقة، ما دفع بعض الساسة هناك لانتقاد الاستراتيجية المتبعة. لذا بدأت ترتفع أصوات في أوروبا تنادي بضرورة مراجعة فعالية العقوبات وإيجاد حلول تفاوضية بدلًا من المضي في استنزاف اقتصادي متبادل (حافظ، 2024). وتظل هذه القضية محل جدل، لكن الثابت أن الحرب الأوكرانية شكّلت درسًا تاريخيًا في قوة وضعف العقوبات: قوتها في وحدّة تأثيرها على المدى القريب، وضعفها في كسر إرادة خصم مستعد للصمود ولديه دعم من قوى كبرى أخرى. وهذا بحد ذاته مؤشر على عالم ما بعد أحادية القطبية، حيث لم يعد بمقدور قوة عظمى وحلفائها فرض عزلة تامة على خصم كبير دون أن تجد نفسها أيضًا في مأزق اقتصادي (السامرائي، 2018).

6- التكتلات الاقتصادية البديلة وصعودها

بالتوازي مع التحالفات الثنائية الجديدة، عجّلت الحرب الروسية – الأوكرانية من انتعاش تكتلات اقتصادية دولية بديلة بدأت تبرز كقوى موازية للمؤسسات الغربية التقليدية. هذه التكتلات – التي تجمع دولًا ذات توجهات مستقلة عن الغرب – تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية العالمية بعيدًا عن الهيمنة الأحادية للدول الصناعية الغربية. وأبرز هذه التكتلات: مجموعة بريكس(BRICS) ، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وتحالف أوبك بلس(OPEC+) ، وغيرها من الأطر الإقليمية والصاعدة. وقد لعبت الحرب دور katalyzator (عامل محفّز) في تسريع تحركات هذه المجموعات وتعزيز حضورها الدولي.

مجموعة البريكس

تضم مجموعة بريكس كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا – وهي اقتصادات ناشئة كبرى تمثل أكثر من 40% من سكان العالم وحوالي 25% من الناتج العالمي. قبل الحرب، كانت البريكس تعمل منذ سنوات على زيادة التعاون فيما بينها وتنسيق المواقف في المؤسسات الدولية. لكن الحرب الأوكرانية أعطتها دفعة غير مسبوقة للواجهة: فقد وجدت ثلاثٌ من دول المجموعة (روسيا والصين والهند) نفسها متقاربة في الموقف من النزاع (رفض العقوبات والانتقاد الضمني لسياسات الغرب)، مما وطّد أواصر المجموعة (حافظ، 2024). عقدت البريكس في 2022 و2023 قممًا افتراضية أكدت فيها على رؤية نظام عالمي متعدد الأقطاب، ودعت إلى احترام مصالح جميع الدول. كما طرحت مبادرات اقتصادية مهمة منها: زيادة استخدام العملات المحلية في التجارة البينية، وإنشاء شبكة مدفوعات مشتركة، والتفكير في عملة احتياط دولية جديدة للدول الصاعدة (إبراهيم، 2023). وفي خطوة رمزية، توسعت البريكس دبلوماسيًا بدعوة عدد من الدول النامية (مثل السعودية وتركيا ومصر وإندونيسيا) لحضور قممها، بل ونوقش رسميًا توسيع عضوية المجموعة لتشمل دولًا جديدة من الشرق الأوسط وإفريقيا. هذه التحركات تعكس طموح البريكس لتعزيز مكانتها العالمية كمنصة تقود تحولًا في النظام الاقتصادي بعيدًا عن المركزية الغربية. وقد صرّح قادة في المجموعة بأنهم يعتبرون الدولار الأميركي ونظام SWIFT أدوات هيمنة يجب كسر احتكارها، ويعملون على آليات بديلة لذلك. صحيح أن التنوع الداخلي للبريكس (دول ذات مصالح مختلفة وأحيانًا متنافسة) قد يحدّ من فاعليتها، لكنها بلا شك أصبحت أكثر حيوية وتنسيقًا تحت ضغط الظروف التي أوجدتها حرب أوكرانيا (حافظ، 2024).

6-1- منظمة شنغهاي للتعاون

بدأت كمنتدى أمني بين الصين وروسيا وجيرانها في آسيا، ثم توسعت تدريجيًا لتشمل الهند وباكستان ودول آسيا الوسطى، وحصلت دول عديدة على صفة مراقب (منها إيران التي ستصبح عضواً كاملاً في 2023). ومع اندلاع الحرب، تطورت شنغهاي من منظمة أمنية إقليمية إلى منصة تعاون متعددة الأبعاد بما فيها الاقتصاد والتجارة والطاقة. فقد رأت فيها روسيا والصين إطارًا جاهزًا يمكن تفعيله لتنسيق السياسات بعيدًا عن النفوذ الغربي. وبالفعل، عُقدت قمم للمنظمة في ظل الحرب أكدت على العمل الجماعي لضمان أمن الطاقة والغذاء لأعضائها، ودعت إلى نظام عالمي أكثر عدالة (أمين وآخرون، 2022). كما شجعت التعاون المالي وإنشاء صناديق تنموية لتمويل مشروعات بين الدول الأعضاء، في محاولة لبناء منظومة موازية لمؤسسات التمويل الغربية. إن الأهمية الاستراتيجية لشنغهاي نابعة من كونها تضم روسيا والصين (قوتين نوويتين وطاقويتين)، إلى جانب قوى إقليمية كبرى (الهند، باكستان، قريبًا إيران)، وتمثل مساحة جغرافية هائلة من شرق أوروبا عبر آسيا الوسطى إلى جنوب آسيا. ومع دخول الحرب عامها الثاني، شددت المنظمة خطابها في وجه التكتلات الغربية، وأصبحت أكثر جرأة في طرح رؤية "مناهضة للهيمنة "تدعم حق الدول في خياراتها بعيدًا عن الإملاءات الأميركية. وإذا استمرت الشروخ بين الشرق والغرب في الاتساع، فقد تتحول منظمة شنغهاي إلى نواة تكتل سياسي – اقتصادي شرقي يقود تأطير قواعد جديدة للتجارة والاستثمار والأمن الجماعي في أوراسيا.

6-2- تحالف أوبك بلس

يُعد تحالف أوبك+ مثالًا صارخًا على تكتل اقتصادي موازن برزت أهميته خلال الحرب. فهذا التحالف الذي يضم 23 دولة مصدرة للنفط (13 عضوًا في أوبك بقيادة السعودية و10 منتجين مستقلين أبرزهم روسيا) تمكن من السيطرة على إيقاع سوق النفط العالمي طيلة الأزمة. ورغم الضغوط الغربية لزيادة الإنتاج لكبح الأسعار، تمسّك التحالف بسياسته الإنتاجية المتفق عليها مع روسيا، وحتى قرر في أكتوبر 2022 خفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يوميًا لتثبيت الأسعار، متجاهلًا اعتراضات واشنطن. هذا القرار وجّه رسالة جيوسياسية قوية مفادها أن الدول المنتجة قادرة على تحدي رغبات المستهلكين الكبار إذا تعارضت مع مصالحها. عكس ذلك التغير في موازين النفوذ: فالدول النفطية باتت أكثر استقلالاً في قرارها السيادي ولم تعد تصطف تلقائيًا خلف الغرب (أرلي، 2022). كما أظهر تماسك أوبك +نفوذ روسيا المستمر كلاعب لا غنى عنه في سوق الطاقة، برغم العقوبات. وقد أثار هذا التكتل حفيظة دوائر غربية رأت فيه "تحالفًا مع موسكو "ضد الولايات المتحدة. حتى أن أصواتًا في الكونغرس الأميركي دعت إلى معاقبة الرياض وأبوظبي أو سحب الحماية العسكرية عنهما ردًا على موقفهما (أرلي، 2022). لكن ذلك لم يغيّر واقع أن أوبك+ كرّس نفسه ككيان اقتصادي مؤثر يتجاوز التنسيق الفني إلى تعبير عن توازنات سياسية جديدة. فنجاح التحالف في الصمود أكد أن عالمًا متعدد الأقطاب اقتصادياً بدأ يتشكل، حيث تحالف المنتجين قادر على اتباع أجندة مصلحية خاصة به بمعزل عن إرادة الغرب (إبراهيم، 2023).

بالإضافة إلى ما سبق، هناك أطر أخرى مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا، وبنك التنمية الجديد التابع للبريكس، ومنتدى التعاون الصيني – الإفريقي، وغيرها من المبادرات التي تكتسب زخمًا في حقبة ما بعد الحرب. القاسم المشترك بينها أنها مدعومة من قوى صاعدة (كالصين وروسيا) وتركز على بناء شبكات تعاون موازية لتلك التي أنشأها الغرب إبّان هيمنته. وقد أشارت دراسات حديثة إلى أن هذه التكتلات باتت تتبنى خطابًا مضادًا للهيمنة بوضوح، وتسعى إلى تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب قائم على التوازن والشراكة.

لا شك أن طريق التكتلات الاقتصادية البديلة ليس مفروشًا بالورود؛ فما زالت هناك تحديات كاختلاف المصالح بين أعضائها، وضغوط مضادة يمارسها الغرب لعزلها، ومحدودية موارد بعضها مقارنة بالمؤسسات الغربية. بيد أن الحرب الروسية – الأوكرانية أعطتها حافزًا قويًا وإثباتًا لأهمية وجودها. إذ رأى أعضاؤها كيف أن المؤسسات التي يسيطر عليها الغرب (كمنظمة التجارة العالمية أو نظام سويفت أو وكالات التصنيف المالي) يمكن أن تُستغل كسلاح سياسي عند الأزمات (أمين وآخرون، 2022). لذا فإن بناء بدائل مؤسسية أصبح أولوية لضمان القدرة على الصمود وال maneuver (المناورة). وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى تحركات كإنشاء منظومة دفع روسية – صينية مشتركة، أو اقتراح عملة بريكسية، أو توسيع بنك التنمية الجديد، باعتبارها لبِنات لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد بموازين أكثر عدلاً (حافظ، 2024).

7- نحو نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب

تجمع الشواهد السابقة لتُشير بوضوح إلى أن الحرب الروسية – الأوكرانية عجلت في إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي باتجاه نظام أكثر تعددية وأقل خضوعًا لهيمنة قطب واحد. لقد كانت هذه الحرب بمثابة المحفّز (Catalyst)الذي كشف هشاشة المنظومة الأحادية القطبية وأطلق العنان لقوى كامنة كانت تستعد لفرض نفوذ أكبر (أمين وآخرون، 2022). فالعالم اليوم يشهد صعود قوى اقتصادية كبرى خارج نادي الغرب التقليدي – وفي مقدمتها الصين والهند – تمتلك احتياطيات هائلة وأسواقًا ضخمة وطموحات جيوسياسية متنامية. كما يشهد تكتل دولي واسع (بريكس وشركاؤها) بدأ يطرح نفسه كبديل جزئي للمنظومة الحالية. وجاءت الحرب وما تبعها من استقطاب اقتصادي حاد لتمنح هذه القوى زخماً إضافيًا وفرصة لترسيخ توجهاتها (حافظ، 2024).

إلى أي مدى أسهمت الحرب في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي؟ يتضح أنها أسهمت بدرجة كبيرة:

- أحدثت تحولات فورية في التدفقات التجارية وسلاسل الإمداد: انتقلت صادرات الطاقة الروسية شرقاً، وأعيد توجيه استيراد أوروبا نحو مصادر بديلة، وتغيرت أنماط شحن الحبوب والمعادن.
- عمّقت الانقسام المالي والنقدي: مجموعة دول تقودها أميركا فصلت روسيا من نظامها المالي، ومجموعة أخرى تقودها الصين وروسيا بدأت تبني نظامها الموازن.
- أعادت هيكلة التحالفات الاقتصادية: تحالف غربي متين في مواجهة روسيا، بالمقابل تقارب روسي – صيني وتعاون روسي مع آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. هذا انعكس على المعاهدات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، حيث برز تباين في توجهاتها بين معسكرين.
- سرعت من بروز التكتلات الاقتصادية الصاعدة: أصبحت البريكس ومنظمة شنغهاي وأوبك+ أكثر تأثيرًا وصوتًا، وعززت التعاون البيني فيما بينها في مواجهة التحديات المشتركة.
- فرضت على الدول النامية إعادة التفكير في نماذج التنمية: كثير من دول الجنوب التي عانت صدمات الغذاء والطاقة والتضخم بسبب الحرب، أيقنت ضرورة تنويع شراكاتها وعدم الارتهان لمصدر أو طرف واحد (سواء كان روسيا أو الغرب) (حافظ، 2024).

أما الإجابة على الشق الثاني من الإشكالية: هل يمكن اعتبار الحرب مدخلًا إلى ولادة نظام اقتصادي متعدد الأقطاب؟ فالمعطيات تشير إلى نعم، وبدرجة كبيرة. إننا نشهد اليوم ملامح نظام عالمي جديد قيد التشكّل، والحرب الأوكرانية ربما مثّلت الشرارة الأولى الأساسية التي أطلقت عملية إعادة الهندسة هذه. لقد أثبتت الحرب صحة الفرضية القائلة بتآكل نموذج القطبية الأحادية (أمين وآخرون، 2022)، وبرزت معالم النظام المتعدد الأقطاب في ما يلي:

- توازن قوى أكثر تعقيدًا: لم تعد القرارات الدولية الحاسمة حكرًا على واشنطن وحلفائها. ظهرت قوى (كالصين وروسيا والهند) قادرة على تعطيل أو تجاهل إملاءات الغرب والعمل وفق مصالحها. الدول المتوسطة والنامية وجدت أيضًا هامشًا أوسع للمناورة بين المعسكرين لتحقيق مكاسبها الخاصة (إبراهيم، 2023).
- تعدد مراكز التأثير الاقتصادي: إلى جانب نيويورك ولندن، هناك بكين وموسكو ونيودلهي والرياض وبرازيليا كعواصم بات يُحسب حسابها اقتصاديًا. ويلاحظ أن حصة الاقتصادات النامية في الناتج العالمي تجاوزت 50% بحساب تعادل القوة الشرائية، ما يعني أن مركز الثقل الاقتصادي ينتقل تدريجياً خارج الغرب (اليوسف، 2012). هذا الانتقال تعزز مع الحرب حين حققت دول البريكس نموًا اقتصاديًا في 2022–2023 أعلى من الدول الغربية التي عانت شبه ركود (حافظ، 2024).
- انهيار حواجز الخوف من الغرب: أظهرت الحرب لدول كثيرة أن الغرب ليس كلّي القدرة؛ فقد فشل في عزل روسيا تمامًا، ولم تستجب العديد من الدول لدعواته. هذا ولّد ثقة متزايدة لدى القوى الصاعدة بأن بوسعها المضي في بناء مؤسسات بديلة وتحدي الغرب دون عواقب كارثية (أمين وآخرون، 2022).
- تحول في المفاهيم والقيم الناظمة: النظام المتعدد الأقطاب لا يعني فقط تغير مراكز القوة، بل أيضًا تغير القواعد. فظهرت مفاهيم جديدة كالاحترام المتبادل للسيادة (تطالب به الصين وروسيا) مقابل مفاهيم التدخل الإنساني وحرية نشر الديمقراطية (التي يرفع لواءها الغرب). وأصبحت ازدواجية المعايير الغربية (كما في تعاملهم مع قضايا الشرق الأوسط مقابل أوكرانيا) دافعًا لدول الجنوب للمطالبة بمنظومة أكثر عدالة واتساقًا.
- الدولرة مقابل التعددية النقدية: أسلفنا ذكر بروز جهود إلغاء الدولرة. هذه الجهود وإن كانت في بدايتها، لكنها مؤشر قوي على تشكل نظام نقدي متعدد الأقطاب حيث اليوان واليورو والعملات الإقليمية ستلعب دورًا أكبر (أبو بريمة، 2019).
- تحوّل التحالفات الاقتصادية إلى سياسية: مع الزمن قد نرى التحالفات الاقتصادية الجديدة (البريكس مثلًا) تتطور إلى تحالف سياسي شبه دائم أو كتلة تصويتية موحدة في الأمم المتحدة ومؤسسات .Bretton Woods وهذا سيؤكد ولادة المعسكر الجديد المنشود (حافظ، 2024).

مع ذلك، يجب التذكير بأن ولادة نظام متعدد الأقطاب هي عملية تدريجية لا تحدث بين ليلة وضحاها. فالحرب الأوكرانية أطلقت العملية، لكنها لم تُكملها بعد. إذ ما زال الغرب بقيادة أميركا يحتفظ بتفوق عسكري وتكنولوجي ومالي كبير، وما زالت أوروبا متحالفة معه بقوة. فلا يمكن افتراض اختفاء نفوذ الغرب، بل الصحيح أننا نتجه نحو نظام هجين: تتراجع فيه الأحادية المطلقة، وتظهر أقطاب متعددة، إنما يبقى الغرب أحد هذه الأقطاب المهمة. ولعل ما سنشهده هو منافسة طويلة الأمد بين نموذجين: نموذج تقوده أميركا وأوروبا قائم على المؤسسات الحالية لكن بعد إصلاحها جزئيًا لاستيعاب الآخرين، ونموذج تقوده الصين وروسيا وحلفاؤهما يقوم على أطر جديدة

وتوازنات مستحدثة. وكفة أي منهما ستغلب تعتمد على عوامل عدة منها نتائج الحرب ميدانيًا، وقدرة التكتلات الجديدة على التماسك وتقديم بديل حقيقي، وكيفية استجابة الغرب (احتواء أم تصعيد) (حافظ، 2024).

بعبارة أخرى، يمكن اعتبار الحرب الروسية – الأوكرانية بمثابة نقطة تحوّل فاصلة تؤشر لبداية النهاية للحقبة الأحادية القطبية وبداية تشكّل نظام اقتصادي دولي متعدد الأقطاب (أمين وآخرون، 2022). ومهما كانت نتيجة الحرب المباشرة في أوكرانيا، فإن العالم لن يعود لما كان عليه قبل 2022: فقد تحرّكت عجلة التاريخ نحو وضع جديد تتعدد فيه مراكز التأثير الاقتصادي والاستراتيجي، وتُعاد رسم خطوط التحالفات بصورة أكثر تعقيدًا من ثنائية الشرق والغرب التقليدية.

خاتمة واستنتاجات

لا شك أن الحرب الروسية – الأوكرانية مثّلت حدثًا مفصليًا أعاد طرح الأسئلة الكبرى حول مستقبل النظام العالمي والقوى المحركة له. وقد بيّنت هذه الدراسة أن الحرب أسهمت بشكل ملموس في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية الدولية عبر سلسلة من التحولات العميقة شملت أمن الطاقة والغذاء والتحالفات المالية والتجارية. وبرهن تحليل التطورات على صحة الفرضيات التي انطلقنا منها: فالنظام الأحادي القطبية أصابه التآكل، والبدائل متعددة الأقطاب نضجت مقوماتها بما يكفي للظهور (أمين وآخرون، 2022).

فيما يلي نوجز أهم الاستنتاجات التي توصّلنا إليها:

1. تكريس أهمية أوكرانيا في الصراع الدولي: لم تكن أوكرانيا مجرد ساحة معركة إقليمية، بل تبيّن أنها نقطة تقاطع حيوية بين الشرق والغرب. تعاملت روسيا والغرب معًا مع الأزمة الأوكرانية باعتبارها خط تماس أمامي لا يمكن التنازل عنه في صراع النفوذ العالمي (إبراهيم، 2023). جذور الصراع تعود إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وتوسع الناتو شرقًا، مما ولّد مخاوف روسية وجودية وتنافسًا على مستقبل أوكرانيا كجزء من المجال الحيوي لأي منهما (عزيمة، 2022).
2. الاقتصاد العالمي كضحية مباشرة للحرب: لم تقتصر تداعيات الحرب على روسيا وأوكرانيا فحسب، بل طالت الاقتصاد العالمي برمته. فقد شهدت الأسواق الدولية اضطرابات حادة تجلّت في ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق، واضطراب سلاسل التوريد، وتفاقم أزمة الغذاء العالمية، مما زاد الأعباء على الدول النامية وأدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في معظم الاقتصادات. وقد دلّ ذلك على مدى هشاشة التكامل الاقتصادي العالمي أمام الصدمات الجيوسياسية المفاجئة.
3. تسريع التحوّل نحو تعددية الأقطاب: أوضحت مخرجات الحرب حتى الآن أن النظام العالمي يتجه بثبات نحو تعددية قطبية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. برزت قوى دولية جديدة وتحالفات ناشئة تقودها روسيا والصين، تجسّدت اقتصاديًا في صعود تكتلات كبريكس ومنظمة شنغهاي وأوبك+، وفي الخطوات الجادة نحو فك الارتباط بالنظام المالي الغربي وتقليل الاعتماد على الدولار. ورغم أن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يزالون يحاولون ترسيخ النظام القائم، إلا أن قدرتهم على فرض إرادتهم المطلقة تراجعت بشكل ملحوظ في مواجهة إصرار القوى الصاعدة.
4. إعادة تشكيل خارطة التحالفات الدولية: أدت الحرب إلى إعادة تفعيل التحالفات الغربية التقليدية (مثل حلف الناتو الذي توسع وازداد دورُه) وفي نفس الوقت إلى انتعاش تحالفات منافسة. فعلى الصعيد الغربي، توحّد الموقف الأميركي – الأوروبي بشكل لم نشهده منذ نهاية الحرب الباردة في مواجهة موسكو (إبراهيم، 2023). وعلى الضفة الأخرى، عززت روسيا علاقاتها شرقا

وجنوبا، كما تقاربت مواقف قوى كبرى كالصين والهند في تحدي العقوبات، وانتهجت دول الجنوب سياسة عدم الانحياز بشكل أوسع (رفضت أكثر من 50 دولة حول العالم الانضمام للعقوبات على روسيا مثلًا). وهذا يعكس بداية تشكّل اصطفافات دولية جديدة قد تعيد رسم خارطة النفوذ العالمي لعقود قادمة (حافظ، 2024).

5. اختبار فعالية الأدوات الاقتصادية كسلاح سياسي: بيّنت الحرب حدود فعالية العقوبات الاقتصادية الشاملة. فبالرغم من شدتها غير المسبوقة، لم تؤدِّ العقوبات الغربية إلى الانهيار المأمول للاقتصاد الروسي، بل زادت موسكو اعتمادًا على نفسها وعززت شراكاتها البديلة. في الوقت ذاته، انعكست هذه العقوبات سلبًا على الدول التي فرضتها عبر أزمات الطاقة والتضخم. وهذا درس مهم يستدعي إعادة تقييم منهج تسليح الاقتصاد في الصراعات الدولية (جمال، 2022).

6. التشابك بين الاقتصاد والسياسة في الأزمات الدولية: أكدت الحرب على العلاقة العضوية بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية. فقد تحولت موارد كالنفط والغاز والحبوب إلى أوراق ضغط استراتيجية، وأصبح تأمين سلاسل الإمداد وتقوية المناعة الاقتصادية جزءًا أساسيًا من معادلة الأمن القومي للدول (أمين وآخرون، 2022). كما برهنت الأزمة أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن أن يكون سلاحًا ذا حدين: أداة ردع لتجنب الحرب، ولكنه أيضًا مصدر هشاشة حين تقع الحرب، مما يفرض على الدول تنويع مصادرها وبناء قدرات اكتفاء ذاتي نسبي (رسول، 2018).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن هذه الحرب لم تكن مجرد أزمة عابرة، بل مثلت لحظة تأسيسية لما يمكن اعتباره بداية تحوّل شامل في بنية النظام العالمي. ومن المرجح أن نشهد في السنوات المقبلة مزيدًا من إعادة الاصطفاف: سواء في شكل تحالفات اقتصادية جديدة ترتقي لتصبح تحالفات سياسية أكثر ديمومة، أو عبر أطر أمنية متعددة الأطراف خارج المظلة الغربية، أو حتى من خلال تأسيس مؤسسات مالية دولية موازية تمنح الدول النامية دورًا أكبر في صنع القرار (أمين وآخرون، 2022).

توصيات

ختامًا، ومن واقع التطورات التي رصدناها، يوصي البحث بمجموعة من المحاور ينبغي متابعتها ودراستها لفهم أثر الحرب ومسارات النظام العالمي الناشئ:

1. مراقبة مسار الحرب ومآلاتها الميدانية في أوكرانيا: إذ إن نتيجة الصراع – سواء انتهى بتسوية سياسية أو امتد كحرب استنزاف طويلة – سيكون لها تأثير مباشر على شكل النظام الدولي المقبل (عزيمة، 2022). استمرار الحرب لفترة مطوّلة قد يبقي العالم في حالة اضطراب اقتصادي دائم ويعمّق الفجوة بين الشرق والغرب، فيما قد يؤدي أي اتفاق سلام محتمل إلى إعادة خلط الأوراق وتهدئة نسبية تسمح بهندسة نظام أكثر استقرارًا.

2. تقييم قدرة التكتلات الاقتصادية الجديدة على التماسك وتقديم نموذج بديل: من الضروري متابعة مدى نجاح تكتلات مثل بريكس ومنظمة شنغهاي وأوبك+ في تحويل الأقوال إلى أفعال (حافظ، 2024). فاستمرار هذه المجموعات في توسيع عضويتها، وتعزيز تجارتها البينية، وإنشاء مؤسسات مالية فعالة خاصة بها – كلها مؤشرات على ولادة قطب اقتصادي متكامل الأركان. أما تعثرها أو انقساماتها الداخلية فقد يحدّ من زخم التعددية القطبية المرتقبة.

3. رصد سلوك الغرب تجاه هذه التحديات بين محاولات الاحتواء والتصعيد: على الولايات المتحدة وأوروبا إما انتهاج سياسة احتواء مرنة تستوعب صعود الآخرين عبر إصلاح النظام الدولي ليصبح أكثر شمولًا وعدالة، أو المضي في سياسة تصعيد ومواجهة للحفاظ على الهيمنة (إبراهيم، 2023). خيار الاحتواء قد يقود إلى نظام دولي هجين أكثر سلمية، بينما خيار التصعيد ينذر بمزيد من الأزمات وربما صراعات مباشرة. فهم توجهات الغرب المستقبلية سيكون مفتاحًا لتوقع ملامح العالم الذي يتشكل أمامنا اليوم.

إن فهم مخرجات هذه الحرب وتحولاتها الاقتصادية هو مفتاح فهم العالم الجديد قيد التشكل، والذي يبدو أنه سيكون أكثر تعددية وتعقيدًا من أي وقت مضى. فمع كل التحديات والمخاطر التي أفرزتها الحرب، لعلها فتحت أيضًا نافذة لإعادة بناء نظام عالمي أكثر توازنًا، تُسمع فيه أصوات جميع الأمم ولا تطغى عليه قوة واحدة – نظام يجد فيه العالم النامي مساحة أوسع لتحقيق مصالحه التنموية، ويتراجع فيه شبح الحروب الشاملة بفعل توازن الردع المتبادل. ويبقى على البشرية أن تستفيد من دروس هذه الأزمة التاريخية للعمل نحو مستقبل أكثر أمنًا وازدهارًا للجميع.

المراجع والمصادر:

إبراهيم، حسام. .(2023) الحرب الروسية – الأوكرانية: عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية. أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

أمين، أحمد؛ رفعت، وهبة؛ وأشرف، ماريو. .(2022) الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على مستقبل النسق الدولي. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

أرلي، غوكهان. (2022). دول الخليج والحرب الروسية–الأوكرانية: مساعي الاستقلالية الاستراتيجية تجاه الصراع. مجلة شؤون الشرق الأوسط(6)2 ,.

السامرائي، محمود سالم. .(2018) استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية. عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

حافظ، يسرى طه. (2024). أثر الأزمة الأوكرانية في النظام الدولي. مجلة دراسات دولية 30 ,(97) ,أبريل 2024.

هاشم، محمد خالد. .(2022) العقوبات الدولية على روسيا: الفاعلية والتأثير. النجف: مركز الرافدين للحوار.

جمال، بسنت. (2022). لماذا لم تغير العقوبات الاقتصادية الغربية سياسة روسيا؟ سلسلة تقديرات مصرية ,(38) ,المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

رسول، محفوظ. .(2018) الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الروسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.

أبو بريمة، إحسان. (2019). اليوان الصيني كمنافس للدولار الأميركي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية. مركز دراسات الوحدة العربية 12 ,سبتمبر 2019.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

عزيمة، خليل. .(2022) سيناريوهات الأزمة الروسي–الأوكرانية وتداعياتها. بيروت: مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية.

اليوسف، يوسف خليفة. .(2012) تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إبراهيم، حسام. .(2022) مأزق واشنطن الاستراتيجي في أزمة أوكرانيا. أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

"Global Economic Transformations in Light of the Russian–Ukrainian War"

Researcher:

Kamal Kamel Tarhineh

Abstract:

This study examines global economic transformations triggered by the Russia–Ukraine war, highlighting its pivotal role in reshaping the international order. It analyzes the war's impact on energy and food security, inflation, and global supply chain fragility. The research shows how Western sanctions pushed Russia eastward, strengthening its ties with China and India, and fostering the rise of alternative economic blocs such as BRICS, OPEC+, and the Shanghai Cooperation Organization. The findings indicate a decline in the U.S. dollar's dominance and growing momentum toward a multi-currency financial system. Ultimately, the study concludes that the war represents a historic turning point toward a multipolar global economy, where emerging powers share influence with the West, leading to a more complex and balanced distribution of economic and geopolitical power worldwide.